الفصل الخامس

مصر والحرب

على ماهر (باشا) يؤلف الوزارة – لماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون فيها – تكليف طلعت حرب (باشا) بالتخلى عن بنك مصر – إعلان الحرب العالمية الثانية – تشريعات مصرية لمواجهة حالة الحرب – البرلمان يقر الأحكام العرفية – معركة رياسة النواب – معركة بولونيا وانتقال الحرب إلى غرب أوربا – الوزارة لا تجارى الإنجليز فى طلبهم إعلان الحرب على ألمانيا – برم البريطانيين بالوزارة – فرنسا على وشك الانهيار – إيطاليا تعلن الحرب شريكة مع ألمانيا – إنجلترا والتعاون مع وزارة على ماهر (باشا) – اجتماع القصر واستقالة الوزارة – حسن صبرى (باشا) يؤلف الوزارة الجديدة .

عدنا إلى ديوان الوزارة ببولكلى ، ننتظر تأليف الوزارة الجديدة ، والوزراء مقتنعون بأن التأليف يتم فى اليوم نفسه ، أو فى الغد إذا أراد على ماهر (باشا) أن يدخل بعض التعديل على الوزارة . لكن اليوم انقضى وتلاه غده ، ولم يتحدث على (باشا) إلى أحد فيما كلف به

واتصل بى حسين سرى (باشا) بعد يومين يخبرنى أن على ماهر (باشا) لم يخاطبه ، وأن عبد الحميد بدوى (باشا) تحدث إليه حديثاً غير رسمى ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيراً للأشغال ، ولا يرضى إلا أن يكون وزيراً للمالية .

وفى ذلك اليوم استدعى على ماهر (باشا) أحمد خشبة (باشا) وفاتحه فى أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ، ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجى (بك) وزيراً للعدل ، ويعرض على خشبة (باشا) أن يكون وزيراً للصحة . ودهش خشبة (باشا) لهذا العرض ، فقد كان وزيراً للعدل أكثر من مرة ، ومنذ سنوات طويلة ، كما كان وزير العدل فى الوزارة المستقيلة . وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيراً للصحة إذا كان على ماهر (باشا) يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ ! أليس معنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه ، وأنه راغب عن معاونة خشبة (باشا) بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعاً ؟ !

وكنا ، معشر الأحرار الدستوريين ، نجتمع أكثر من مرة فى كل يوم ، فى فندق

وندسور حيناً ، وفى فندق سان استفانو حيناً آخر ، وفى مكاتب الوزراء ببولكلى أحياناً ؛ وكنا نتناول فى أحاديثنا ما نقف عليه من اتصالات على (باشا) ماهر ويعلق كل منا بما يعن له . وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد (باشا) محمود فسافروا إليه فى مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، برغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأى أمر ذى بال حرصاً على صحته .

وقيل لى يوماً إن على (باشا) لا يريد أن أكون معه وزيراً للمعارف ، وذلك لما كان بينى وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم . لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين الثلاثة فى وزارة محمد (باشا) غير مصطفى (باشا) عبد الرازق وزير الأوقاف . ولم يكن مصطفى (باشا) قد اختلف مع أحد خلافاً يدعو لعدم اختياره . ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على (باشا) ماهر لوزارته .

فكرنا فى الموقف الذى يجب أن نقفه . ولما كان محمد (باشا) محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية فى مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا وموقفهم من على (باشا) ماهر واحداً . وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء إلى منزل النقراشى (باشا) برمل الإسكندرية واجتمعنا بالدكتور ماهر (باشا) والنقراشى (باشا) وآخرين من زعماء السعديين فانتهينا إلى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم واحداً ؛ فإما أن نشترك ويشتركوا فى الوزارة ، وإما أن نمتنع ويمتنعوا عن الاشتراك فيها .

وفى الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن إبراهيم الهلباوى (بك) قابل على (باشا) ماهر وتحدث إليه فى تأليف الوزارة ، وألح عليه فى ضرورة اشتراك الحزبين فيها . ثم إننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم أن على (باشا) مستعد أن يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين هما هلباوى (بك) وعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيراً من قبل . عند ذلك اجتمعنا فى المساء وتداولنا الرأى فقر قرارنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (باشا) ، كما أن إشراك اثنين فى الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها ، ولذلك قررنا عدم اشتراك الحزب فى الوزارة . وأبلغ أحمد خشبة (باشا) هذا القرار تليفونياً إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) .

وفى مساء الغد ذهبت إلى مقهى ميامى بالإسكندرية ، واتخذت مجلساً إلى جانب نافذة مطلة على البحر . وإننى لهناك إذ جاء من أبلغنى أن الوزارة تألفت وأن السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء ، وأن النقراشى (باشا) عين وزيراً للمعارف وأنه طرب لذلك أشد الطرب ، وأن على

(باشا) ماهر أنشأ وزارة جديدة للشئون الاجتماعية وأسندها إلى عبد الرحمن (بك) عزام .

كان ذلك يوم ١٨ أغسطس . وانعقد مجلس الوزراء الجديد بعد ذلك بثلاثة أيام ، فكان من بين قراراته إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش . عند ذلك تنبهت إلى السبب الذى من أجله أبعد خشبة (باشا) عن الوزارة . ولعل هذا السبب ينسحب علىَّ أنا كذلك . أليس على ماهر (باشا) قد حدثنى عن التحقيقات التى طلب الأب دريتون مدير دار الآثار إجراءها مع سليم (بك) حسن ، وطلب إلىَّ وهو رئيس الديوان ألا أقصى عن لجنة التحقيق الإدارى المعينة بالوزارة شخصاً بذاته ؟ وأنا قد أحلت التحقيق بعد ذلك إلى النيابة . ولم يستطع خشبة (باشا) ، وزير العدل يومئذ ، أن يحمل النائب العام ، يس أحمد (بك) ، على تقديم القضية إلى قاضى الإحالة تمهيداً لإحالتها إلى محكمة الجنايات ، لأن النائب العام لم يكن يرى فيها ما يقتضى الإدانة . أفلا توحى إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش بالسبب الذى من أجله حيل بين خشبة (باشا) وبين الاشتراك فى الوزارة ؟

أثارت إحالة سليم (بك) حسن وجماعة من كبار الموظفين إلى المعاش على هذا النحو المفاجئ دهشة الناس وتعليقات الصحف . لكن أمراً أجل خطراً كان أكثر لفتاً للنظر . فقد استدعى حسين سرى (باشا) ، وزير المالية ، محمد طلعت حرب (باشا) مدير بنك مصر وتحدث إليه فى مركز البنك وشركاته وفى دقة هذا المركز دقة توجب على الحكومة أن تتدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع ، وطلب إليه أن يتنحى عن إدارة البنك . وترامى إلى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة من الدهشة . فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ؛ وهو الذى أنشأ شركات البنك واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل . وهو لهذا موضع تقدير الشعب وإكباره وإجلاله . أفيعامل رجل خدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين ، وهو الجدير بكل إكرام وتقدير ؟ ! !

وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ما تولى الناس جميعاً . لقد كان بنك مصر يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيها المنشآت المالية جميعاً بسبب الأزمة المالية الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين . لكن الرجل لم يكن يحسب أن الأمر يصل بالحكومة إلى أن تعامله هذه المعاملة ، وهو فى نظر الشعب المصرى أكبر من وزير وأكبر من رئيس وزارة ، لأنه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية المصرية الكبرى والشركات التابعة لها بإقدامه ، فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقـــه هو إلا الله . وهو لم يتهم يوماً فى إدارته البنك ولم ترق إلى نزاهته شبهة . وبعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك كفيل بأن يعاونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبلغ من

الدقة ما يريد وزير المالية أن يصوره. لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه ، وللحكومة فى البنك ودائع ضخمة إذا هى فكرت فى نقلها إلى بنك غيره ، عرضت سمعة البنك للخطر ، أى عرضت كيان البنك للخطر . والبنك هو طلعت حرب . هو سمعته ، وهو حياته ، وهو تاريخه الباقى لن تستطيع الأيام محوه ما بقى البنك قائماً . ووزير المالية حاسم قاطع فى طلبه أن يتنحى منشئ البنك عن إدارته . هو يضرب له موعداً ثلاثة أيام ليتلقى جوابه . وهذا الموعد إنذار نهائى ، معناه أن ينزل طلعت على الحكم أو أن تقف الحكومة من البنك موقف الخصم . ما عسى تكون الخواطر التى مرت بنفس طلعت خلال ثلاثة الأيام التى ينتهى فى آخرها هذا الإنذار النهائى ؟ وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو يفكر فى النزول عن عرش مصرفه وبعد أن قضى فيه وفى شركاته عشرين عاماً كان فى أثنائها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين ، شباناً وشيباً ، رجالا ونساء ، أغنياء وفقراء ، وكان فى أثنائها صاحب الكلمة المسموعة والرأى النافذ .

لقد ذهبت إليه بمنزله قبل ذلك بأسابيع إجابة لرجاء من أحمد ماهر « باشا » وزير المالية أحدثه فى وسيلة يقترحها لدعم البنك ، فكبر عليه أن يسمع أن البنك فى حاجة إلى دعم ، وأخبرنى أن كل شىء يسير فيه على أقوم طريق . أما وهو اليوم بإزاء هذا الإنذار من وزير المالية الجديد ، فلا مَفَرَّ له من أن يتخذ قراراً إما بالتخلى عن إدارة البنك ، وإما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة .

وآثر الرجل أن يتخلى عن إدارة البنك إبقاء على تاريخه ، فأبلغ وزير المالية رأيه قبل انقضاء الموعد المحدد له ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفى (باشا) مديراً للبنك مكانه ، وتخلى كذلك فؤاد (بك) سلطان عن مركزه بصفته عضواً منتدباً عن مجلس الإدارة ، وحل محله عبد المقصود (بك) أحمد .

* * *

انقضت الأيام الباقية من شهر أغسطس ، وبدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا بصورة تلفت الأنظار . والواقع أن الاتفاق الذى عقد فى ميونيخ ، فى منتصف أغسطس سنة ١٩٣٨ بين هتلر ونيفل تشمبرلين . والذى خيل إلينا فى مصر أنه أنقذ العالم من كارثة الحرب ، وكفل استقرار السلام العالمى — هذا الاتفاق لم يكن إلا هدنة ضاعفت دول أوربا الغربية فى أثنائها الاستعداد للحرب . حتى لا تذعن لمشيئة العاهل الألمانى .

ولم تكن ألمانيا أقل من دول أوربا الغربية اندفاعاً فى طريق التسلح . فلما كان الصيف

من هذه السنة ، سنة ١٩٣٩ ، بـدأت ألمانيا تفكر فى استعادة دانتزيج ، الميناء الألمانى الواقع على البلطيق عند نهاية الممر البولونى والذى فرضته معاهدة فرساى ميناء حراً لمصلحة بولونيا . واعترضت بولونيا على هذا الذى يريده هتلر ، وبدا فى الجو أن العاهل الألمانى لن يتردد فى تحقيق ما يريد بالقوة ، وبالاعتداء على استقلال بولونيا نفسها . عند ذلك أعلن رئيس الوزارة البريطانية أن إنجلترا كفلت استقلال بولندا ، وأنها لن تتردد فى خوض غمار الحرب إذا اعتدى على هذا الاستقلال . وكان ظاهراً أن تنضم فرنسا إلى إنجلترا فى موقفها ، لأن فرنسا كذلك كفلت استقلال بولندا ، ولهذا بدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا ، بل تجثم على صدرها .

وقيل فى بعض الدوائر المصرية يومئذ إن هذا الموقف الدولى كان من الأسباب التى أدت إلى استقالة وزارة محمد (باشا) وتأليف وزارة على ماهر (باشا) .

ولست أستطيع أن أثبت هذا الذى قيل أوأنفيه . لكنى أحسب أن الموقف الدولى لم يكن محل بحث مستفيض فى اجتماعات مجلس الوزراء الأولى ؛ بقدر ما كان الموقف الدولى فى سنة ١٩٣٨ حين كان ممثلو مصر فى الخارج ، سفراء ووزراء وقائمون بالأعمال ، يوافون وزارة الخارجية يومياً بكل تطورات الأحوال فى دول أوربا كلها . أما فى هذا الصيف الأخير ، صيف سنة ١٩٣٩ ، فلم تكن معلومات الوزراء عن الموقف الدولى تزيد فيما يظهر على معلومات غيرهم من قراء الصحف ، ولم يكن موقف مصر من الأحداث الدولية محل مناقشة رسمية قط . أفيرجع ذلك إلى أن وزارة الخارجية لم تكن تتلقى من المعلومات فى هذا العام مثلما كانت تتلقاه فى العام الذى سبقه وأن ممثلينا كانوا يكتفون بأن يبعثوا ما يقفون عليه من الأنباء إلى الديوان الملكى ؟ أم يرجع إلى أن وزير الخارجية لم ير أن يحيط زملاءه بالموقف الدقيق الذى كانت تتحدث فيه وزارات الخارجية ووزارات الحربية الأوربية كلها ؟ أم أن ممثلينا لم يعنوا بالموقف هذا العام عنايتهم به فى العام الذى سبقه ؟

ليس فى مقدورى أن أقطع فى الأمر برأى . على أننى أذكر ، فى هذه المناسبة ، ما أورده مستر ونستون تشرشل فى مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ، من أن التقليد جرى فى بريطانيا بأن توزع وزارة الخارجية على جميع الوزراء كل ما يرد إليها من برقيات ممثليها فى الخارج وتقاريرهم ليحاطوا علماً بالموقف الدولى . ولست أدرى ، أيتبع هذا التقليد فيما سوى إنجلترا من الدول الغربية . لكنه فى نظرى تقليد سليم نافع . فالسياسة الخارجية للدولة تعتمد لنجاحها على نشاط الحكومة ونشاط الشعب فى مرافق الأمة كلها نشاطاً

يزيد فى قوة الأمة وحيويتها . لذلك وجب أن يحاط كل وزير باتجاهات السياسة الدولية وأسرارها ، ليوجه سياسة وزارته توجيهاً تتسق فيه المصلحة الداخلية والاتجاه العالمى . أما أن يبقى الوزراء فى دائرة عملهم الإدارى لا يرون ما وراءها ، فأمر لا يتفق مع واجبهم فى الهيمنة على السياسة العامة للدولة .

بدأت النذر تتواتر بتفاقم الأحوال فى أوربا ، وبدأت البرقيات تنقل تصميم إنجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولونيا ، إذا حاولت ألمانيا أن تغزوها ، تصميماً واضحاً فيما يدلى به كبار ساسة الدولتين من تصريحات فى البرلمان . مع ذلك ظل الكثيرون يرجون أن تتغلب حكمة الساسة كما تغلبت فى ميونيخ . لكن هذا الرجاء بدأ يذوى حين أخذت الوزارة المصرية تصدر قوانين خاصة برقابة السفن وتفتيشها بالموانى المصرية ، وبالتموين والاستيلاء ، وبما شابه ذلك من تشريعات لا تصدر إلا فى حالة الحرب ، أو احتياطاً لها . وكانت الوزارة تصدر هذه التشريعات بمراسيم بقوانين ليكون لها قوة النفاذ إلى أن يقرها البرلمان مما يدل على أن لها طابع الضرورة والاستعجال ، وعلى أنها لم تصدر إلا باتفاق بين الحكومتين المصرية والإنجليزية .

ولم تبطئ ألمانيا أن أعلنت الحرب على بولونيا فى أول سبتمبر . وفى اليوم الثالث من سبتمبر ، أى بعد يومين اثنين ، أعلنت إنجلترا وفرنسا أنهما فى حالة حرب مع ألمانيا .

وكان جلياً ألا تستطيع إنجلترا أن تسارع إلى نجدة بولونيا إلا إذا نزلت جنودها فرنسا وهاجمت الدولتان ألمانيا عبر نهر الرين الذى يفصل بين فرنسا وألمانيا . لكن فرنسا آثرت التزام خطة الدفاع والتحصن بخط ماجينو ، وهو الخط الحصين الذى شيدته على حدودها الشرقية درعاً يقيها غارة الألمان عليها . أما ألمانيا تتبدى منذ سنوات فى مظهر القوة العاتية التى لا تقهر ، وفرنسا وإنجلترا فى هذا الوضع — فقد آمن الناس فى مصر وفى غير مصر بأن بولونيا لن تستطيع مقاومة الجيوش الجرمانية زمناً طويلاً ، وبخاصة لأن ألمانيا وروسيا عقدتا ميثاق عدم اعتداء قبل إعلان الحرب على بولونيا بزمن وجيز .

ماذا عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ إن المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف ، التى عقدت بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً . أفيقتضينا هذا أن نعلن قيام حالة الحرب بيننا وبين ألمانيا ؟ كان ذلك اتجاه الرأى العام فى الأيام الأولى من الحرب . أذكر أننى التقيت على شاطئ البحر فى تلك الأيام الأولى من سبتمبر بالشيخ المحترم عبد الستار (بك) الباسل ، وكان عضواً بارزاً فى حزب الوفد ، فذكر

لى أننا أصبحنا الآن فى مقام التنفيذ لمحالفتنا مع إنجلترا احتراماً لتوقيعنا . ولم يكن عبد الستار (بك) هو وحده صاحب هذا الرأى ، بل كان الاتجاه العام كاتجاهه ، وكان الاتجاه الرسمى كاتجاهه كذلك.

لكن المخاوف كانت تساور البعض وتصدهم عن الاندفاع فى هذا الرأى ؛ فقد كان هؤلاء يرون أن ألمانيا لا تقهر ، وأن تنفيذنا المعاهدة بإعلان الحرب عليها خطير النتائج ، ونتائجه تصبح أشد خطراً إذا اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا ؛ فإيطاليا تتاخم مصر فى برقة ،وطالما تحدث موسوليني عن استعادة إيطاليا للإمبراطورية الرومانية القديمة . ومصر كانت إحدى ولايات تلك الإمبراطورية .

لهذا الاعتبار تريثت الوزارة المصرية فلم تعلن قيام حالة الحرب بين مصروألمانيا . وكان لها من العذر عن عدم إعلان الحرب أن ميادين القتال بعيدة عنا وأن إنجلترا فى غير حاجة إلى هذا الإعلان . ولم يكن ثمَّ فى المعاهدة المصرية الإنجليزية ما يقتضينا إعلان الحرب . فالمادة الثالثة ، التى أوردنا من قبل فقرتها الأولى ، تنص فى فقرتها الثانية على أن معاونة مصر تنحصر فى أن تقدم إلى إنجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات . ليس إعلان الحرب إذن مما قضت به هذه المادة . وليس لهذا الإعلان موجب وميادين الحرب بعيدة عنا . فلنكتف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمواجهة كل موقف تجب مواجهته .

لكن الفقرة الثالثة ، من المادة الثالثة المشار إليها ، تنص على أن تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة وافية على الأنباء تجعل التسهيلات والمساعدة فعالة .

أما وقد أصدرت الوزارة التشريعات الخاصة بالسفن وبالاستيلاء وبالتموين ، فقد بقى عليها بحكم المعاهدة أن تعلن الأحكام العرفية ، وأن تقيم الرقابة على الأنباء . والدستور المصرى يقتضى أن يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يصدق عليه البرلمان . فإذا كان البرلمان فى عطلة ، وجبت دعوته فوراً لعرض إعلان الأحكام العرفية عليه . وذلك ما فعلته الوزارة . فقد أصدرت قانوناً بإعلان الأحكام العرفية ، وبعد تردد دعت البرلمان من عطلته لإقرار هذا القانون حتى يستمر العمل به .

ما عسى يكون موقف الأحرار الدستوريين من هذا القانون وقد أصبحوا فى المعارضة ؟ وما عسى يكون موقف الوفد وهو فى المعارضة كذلك ؟ لقد جال بخاطر بعض زملائنا فى الحزب أن نعارض هذا القانون ، وأن نصوت ضده . وكان أصحاب هذا الرأى يستندون

إلى أمرين . الأول : أن مصر لم تعلن الحرب ، وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها ، فلا موجب مطلقاً لفرض هذا القانون المقيد للحرية . والآخر : أن فى مقدور الحكومة أن تعرض على البرلمان من التشريعات الكفيلة بجعل مساعدة مصر لحليفتها فعالة ، ما يغنى عن إعلان الأحكام العرفية وما تنطوى عليه من استثناءات صارخة لا يرضاها الدستور ولا يرضاها القانون فى الأحوال العادية . وقد أصدرت الوزارة بالفعل من التشريعات الخاصة بالسفن وبالتموين وبالاستيلاء ما يغنى عن فرض الحكم العرفى . وهى قادرة على أن تصدر تشريعات تحظر على الصحف نشر الأنباء الخاصة بالحرب مما لا تجيزه السلطات المختصة . ولمصر فى إنجلترا نفسها أسوة ومثل . فلم تعلن فى إنجلترا أحكام عرفية ، بل اكتفى البرلمان البريطانى ، واكتفت حكومة لندن ، بوضع التشريعات التى رأتها كفيلة بحماية الدولة فى حالة الحرب ، من غير تقييد لحرية الأفراد أو لحرية الصحافة فيما وراء أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب .

وقد أخذ حزب الوفد بهذه النظرية ودافع عنها أمام البرلمان ، متمسكاً بأن المعاهدة نفسها تنص على أن الحكومة المصرية لها أن تعلن هذه الأحكام ، وأن المسألة إذن تقديرية لا تقتضيها المعاهدة اقتضاء ، بل تقدر بما توجبه ضرورات الحرب . أما نحن الأحرار الدستوريين فناقشنا المسألة طويلا قبل نظرها فى البرلمان ، ثم رجحت أخيراً كفة القائلين بموافقة الحكومة على إعلان الأحكام العرفية . وكانت الحجة التى أدت إلى هذا الترجيح أننا لو كنا فى الحكم شركاء فى الوزارة لتضامنا معها فى إعلان الأحكام العرفية . وليس من الإنصاف أن يكون للإنسان فى الموضوع الواحد رأيان متناقضان تبعاً لوجوده فى الحكم أو كونه فى المعارضة .

على أن الأحرار الدستوريين اشترطوا لموافقتهم ، حين عرض الموضوع على البرلمان ، أن يقف تنفيذ الأحكام العرفية فى حدود ضرورات الحرب لا يتخطاها . وأقر رئيس الوزارة هذا الشرط ، وزاد على ذلك أن أبدى الرغبة فى تأليف لجنة برلمانية يعرض عليها ما يتخذه من الإجراءات التشريعية فى حدود الأحكام العرفية ويتقيد برأيها . وتألفت هذه اللجنة بالفعل ، وعلى ذلك وافقت الأغلبية فى مجلسى البرلمان على قانون الأحكام العرفية ، فاستمر نافذاً .

وعهد إلى على ماهر (باشا) بأن يتولى السلطة القائمة على تنفيذ هذه الأحكام العرفية . وما كان لنا أن نعترض على أن يعهد بهذه السلطة إلى رئيس مجلس الوزراء بعد أن كنا قد رأينا فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى رئيس الوزارة هذه السلطة إذا قامت الحرب وأعلنت مصر الأحكام العرفية .

لكن موافقتنا على إعلان الأحكام العرفية لم تعن أن نفوسنا اطمأنت إلى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها ، بل كان ما حدث ، من دفع محمد (باشا) للاستقالة ،

ومن التماس الوسيلة لإقصاء الأحرار الدستوريين عن الحكم ، غدراً لا مسوغ له فى نظرنا . وكان محمد (باشا) محمود قد استعاد من الهدوء ومن النشاط ومن الصحة ما يسمح له بتولى زعامة المعارضة . وكان بطبيعة الحال أشدنا غضباً من ذلك الغدر ، وأكثرنا حرصاً على أن يظهر الوزارة الجديدة فى صورة لا تحسد عليها . وفكرنا فى الخطوة التى نتخذها لندرك هذه الغاية ، فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب . وكان طبيعياً أن يقبل بهى الدين هذا الترشيح ، لأنه رئيس المجلس بالفعل ، ولأنه مستقل عن الأحزاب ، فلا شىء يدعوه للتخلى عن هذه الرياسة . فلو أنه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماماً لحزب ضد حزب آخر . وهو حريص على صفة الاستقلال عنده . والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا حتى يكون حكماً بين الأحزاب التى يتألف منها المجلس .

ولو أن على (باشا) ماهر وزملاءه فى الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلمانى ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهى الدين (باشا) ، ولما كانت هناك معركة حول رياسة مجلس النواب ، ولاستقر فى مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا . فإذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فاختير مستقلا كذلك . لكن الدكتور أحمد ماهر (باشا) لم يشترك وزيراً مع أخيه على (باشا) برغم اشتراك حزبه فى الوزارة . وإذ كان الدكتور أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب غير مرة ، قبل اشتراكه فى وزارة محمد (باشا) محمود ، فقد كان مفهوماً عندنا وعند الناس جميعاً أنه سيكون مرشح الحكومة لرياسة مجلس النواب .

وذلك ما حدث . انتهت الدورة البرلمانية غير العادية التى عقدت لإقرار قانون الأحكام العرفية ، وقبيل السبت الثالث من نوفمبر دعى البرلمان للانعقاد فى دورته العادية . وأذن الملك فألقى رئيس الوزراء خطاب العرش فى حفلة الافتتاح . وتأجلت جلسة النواب إلى يوم الاثنين الذى يلى الحفلة لإجراء انتخاب رئيس المجلس ومكتبه .

وبدأت معركة الانتخاب للرياسة بين بهى الدين بركات (باشا) يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين ، والدكتور أحمد ماهر (باشا) يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين . وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها إن انهزمت فيها هددت الهزيمة مركزها . ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء فى الصحف ، وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك ، وقيل فى هذه التصريحات والمقالات إن الحكومة ترى المعركة معركتها ولا ترضى بأن ينهزم

مرشحها . ولم ينس محمد محمود (باشا) ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر (باشا) من مودة فى أثناء قيام وزارته ، ولم ينس أنه عهد إلى الدكتور ماهر (باشا) عشية سفره إلى مرسى مطروح أن يقوم مقامه فى محادثات تأليف الوزارة ، ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحداً بالاشتراك فى الوزارة أو عدم الاشتراك فيها ، ونكث السعديون هذا الاتفاق ، ولهذا كله عنى أن يقود معركة الانتخابات لرياسة مجلس النواب بنفسه . ودفعت هذه العناية من جانبه إلى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هى كذلك ، حتى لقد اتصلت بجماعة من الأعيان الأحرار الدستوريين تغريهم وتعدهم ليعطوا أصواتهم للدكتور ماهر (باشا) . وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت وفاز الدكتور ماهر (باشا) بأغلبية ضئيلة فى انتخاب الرياسة .

ويجدر بنا أن نقف هاهنا لندمغ تدخل الحكومة فى هذا الانتخاب . لقد حرص الدستور على أن يكفل لأعضاء البرلمان فى كلا المجلسين حريتهم الكاملة فى إبداء آرائهم ، فقرر أنهم غير مسئولين عما يبدونه من الآراء فى مجلسهم ، وجعل لهم من الحصانة فى أثناء الدورة البرلمانية ما يجعلهم يؤدون واجبهم وهم بمأمن من تدخل السلطة التنفيذية ، بل السلطة القضائية نفسها فى أمرهم ، بغير إذن مجلسهم . وقد حرم على السلطة التنفيذية أن تمنحهم رتباً أو نياشين حتى لا يغريهم وعد فيؤثر فى رأيهم . أما وهذه روح الدستور ، فمن مخالفة هذه الروح مخالفة صريحة أن تقارب الحكومة النواب من طريق مصالحهم ، لتوجههم توجيهاً خاصاً فى أى أمر يتعلق بالمجلس . وإذا جاز للأحزاب أن تخوض معاركها البرلمانية كما تخوض معاركها الانتخابية ، فمن المحرم قطعاً على الحكومة أن تتخذ من سلطانها وسيلة للتأثير فى عضو البرلمان ، سواء أكان ذلك فى إبداء رأيه أو فى التصويت على قرار الثقة أو مشروعات القوانين ، أو غير ذلك مما يكون محلا للتصويت ، أو فى الانتخابات الخاصة بالمجلس ومكتبه ولجانه . ولقد طالما دمغ الفقهاء ، ودمغت الصحافة ، تدخل السلطة التنفيذية فى الانتخابات العامة لاختيار أعضاء البرلمان ، واعتبرت ما يحدث من ذلك تزييفاً للانتخابات — أفلا يكون التدخل عند أعضاء البرلمان أنفسهم من جانب السلطة التنفيذية أشد استحقاقاً للمؤاخذة ؟ ! إن هذا التدخل ينافى الروح البرلمانية منافاة صريحة . فأساس الحياة البرلمانية الحرية : الحرية التامة الصريحة التى لا تعرف قيداً ولا حداً . وعضو البرلمان ، الجدير حقاً باسم النائب المحترم أو الشيخ المحترم ، هو الذى يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية فى أى أمر ، لأن هذا التدخل ينافى حرية النائب أو الشيخ ، وينافى منذ فصل

السلطات ، ويناقى نص الدستور على أن النائب حر لا يملك ناخبوه ولا تملك السلطة التى عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الإلزام . وأى إلزام كأن تشعرنى أننى مهدد ، فى مالى أو فى عيالى أو فى مكانتى ، إذا لم أسلك مسلكاً معيناً فى الكلام أو فى الصمت أو فى الانتخاب ؟ ألا لئن صح أن يلام حاكم مستبد يلجأ إلى سيف المعز وذهبه ، لأجدر باللوم ذلك الحاكم الذى يزعم أنه يستند إلى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمان ثم يلجأ إلى الإغراء أو التهديد أو إلى الوعد أو الوعيد .

وإنما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد التى طبعت نظم الحكم عندنا أجيالا متعاقبة ، والتى جعلت من الحاكم سيداً تجب طاعته وإن خالف القانون . لا يزال عضو البرلمان عندنا يطلب إلى الوزير أن يأمر بتنفيذ رغباته وإن خالفت القانون ، لأنه يرى سلطان الوزير مطلقاً غير مقيد . وما تزال الوزارات ترى من حقها أن تحل مجلس النواب إذا جال بخاطر هذا المجلس أن يخالفها عن رأيها واستطاعت هى أن تحله . ولا يزال الناس يتحدثون عن هيبة الحكومة يقصدون بذلك سلطانها النافذ على الجميع فى حدود القانون ، وفيما وراء حدود القانون . ورجالنا المتعلمون الذين يلون الوزارة ، وفقهاؤنا الدستوريون أنفسهم إذا ولوا الوزارة ، يشعرون بشعور عامة الشعب ويسيرون على المبادئ التى يكررها أفراد الشعب . لم تتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له ، فلا عجب أن تبقى عالقة به شوائب من هذا الميراث الكريه ، لا يستطيع التغلب عليها أو التخلص منها . والرجاء كل الرجاء فى أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه . يومئذ يكون لما نبديه الآن من لوم أو تثريب موضعه الحق ، لا يخفف منه اعتبار أيًّا كان ؛ ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ، ويرى هذا الاعتداء إهداراً لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه .

* * *

لم يؤد النزاع الحزبى على رياسة مجلس النواب ، أو على غيرها من المسائل ، إلى انصراف الناس عن التفكير فى الحرب والاتجاه بكل أفكارهم نحوها . ومما دعاهم إلى ذلك قوة الجيش الألمانى فى الحرب الخاطفة ، وسرعة اندفاعه إلى أغراضه ، ومحالفة النصر له محالفة خيل إلى الناس معها أن هؤلاء الألمان لا غالب لهم . ففى ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ألقت الجيوش البولونية سلاحها ، بعد أن دخلت الجيوش الألمانية البلاد من حدودها الغربية واستمر تقهقر

القوات التى تقاومها ، ثم دخلت الجيوش السوفييتية من حدود بولونيا الشرقية وكأنها كانت من القوات الألمانية على ميعاد .

وبهزيمة الجيش البولونى فى هذه الفترة الوجيزة أتيحت الفرصة للألمان أن يتجهوا بكل قواتهم لمحاربة فرنسا وإنجلترا فى الجبهة الغربية . ولم تحترم ألمانيا حياد البلجيك فى هذه الحرب العالمية الثانية ، كما أنها لم تحترم هذا الحياد فى الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة لأنها رأت اجتياز خط ماچينو الفرنسى عسيراً ويكلفها تضحيات كبيرة ، ورأت أن فرنسا لم تهتم بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك . فإذا سقطت بلجيكا فى يد ألمانيا سهل على القوات الألمانية أن تخترق أراضى بلجيكا إلى الشمال الفرنسى وأن تنحدر من هناك إلى العاصمة الفرنسية .

وقد كان إهمال فرنسا تحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك أمراً عجبا فى نظر العسكريين وغير العسكريين . ففى حرب السبعين (١٨٧٠) كانت الموقعة الفاصلة بين الجيشين الألمانى والفرنسى هى موقعة سيدان الواقعة على حدود بلجيكا . وفى الحرب العالمية الأولى اندفع الألمان من بلجيكا إلى فرنسا . وكان ذلك كله لأن فرنسا عنيت دائماً بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين ألمانيا . ولم تعن العناية الكافية بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك . أما وقد ثبت للفرنسيين فى الحربين أن الألمان يرون المعاهدات قصاصات ورق . وثبت لهم بنوع خاص فى الحرب العالمية الأولى أنهم لم يحترموا حياد البلچيك ، فقد كان أول واجب عليهم أن يمدوا خط ماجينو إلى بحر الشمال ، وأن تكون الحصون بينهم وبين بلجيكا فى مناعة الحصون وخطوط الدفاع التى أقاموها بينهم وبين ألمانيا . لكنهم لم يفعلوا . لذلك لم يلبث الألمان ، حين فرغوا من بولونيا ، أن وجهوا ضرباتهم العنيفة إلى بلچيكا . وقاومتهم الجيوش البلجيكية الباسلة مقاومة عنيفة . وانضمت قوات كبيرة من الجيش البريطانى إلى الجيوش البجيكية لصد الهجوم على الدولة الصغيرة الصديقة لبريطانيا ولفرنسا . لكن الجيوش الألمانية الزاحفة سحقت قوات المقاومة سحقاً عنيفاً ، وكادت تلقى بالقوات البريطانية فى البحر لولا أن استطاع الأسطول البريطانى والسفن التجارية البريطانية وزوارق الصيد البريطانية أن تنقذ بقية هذا الجيش المنهزم من « دنكرك » إلى إنجلترا ، وأن تتم بذلك من معجزات الحرب ما جعل الهزيمة فى مقام النصر .

ترى ، ماذا عسانا نصنع فى مصر إذا امتدت الحرب إلينا يوماً من الأيام ؟ فكرت وفكر غيرى فى هذا الأمر الخطير قبل أن ينتهى الألمان من غزو بولونيا لينقلبوا إلى غزو بلجيكا . واتصل بى صديقى الأستاذ توفيق (بك) خليل المحامى وأخبرنى أن مصنعاً للأسلحة والذخيرة فى

بلجيكا يمكن نقله إلى مصر بثمن مقبول إذا رغبت الحكومة المصرية فى ذلك . وذهبت معه إلى وزارة الحربية وقابلنا وزيرها صالح حرب (باشا) وخاطبناه فى هذا الأمر ، فاستمهلنا أسبوعاً حتى يخاطب رئيس الوزراء . وقال لنا فى صراحة : أنتم تعلمون أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم فى مثل هذه الظروف الحالية من غير موافقة إنجلترا . وذهبنا إليه بعد أسبوع ، فاستمهلنا أسبوعاً آخر . لكن الألمان كانوا قد دخلوا بلجيكا خلال هذا الأسبوع الثانى ، فلم نر فائدة من مخاطبة الوزير كرة أخرى . ولا أزال أعجب كلما ذكرت هذا الأمر كيف يؤجل من أسبوع لأسبوع حتى تفوت الفرصة ، وأسأل نفسى : أفخوطبت إنجلترا فى الأمر فلم ترضه ، أم أن الوزير رأى الأمر لا يستحق العجلة فلم يخاطب رئيس الوزراء فيه ، أو لم يخاطب الرئيس السلطات البريطانية فيه ، حتى فاتت على مصر وعلى إنجلترا نفسها فرصة ما كان يصح تفويتها بحال .

كان هجوم الألمان الخاطف على بلجيكا وتقدمهم السريع فيها واستيلاؤهم عليها ، ثم استيلاؤهم عنوة كذلك على هولندا ، واحتلالهم الدانمرك بغير حرب – كان ذلك كله مثار تطلع المصريين ، تطلع إعجاب بهؤلاء الغزاة الذين لا يقهرون ، ومثار بحث الوزارة موقف مصر من الفريقين المتحاربين . إن عليها بحكم المعاهدة التزامات لا مفر من الوفاء بها ؛ لكن إنجلترا تريد أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا ليكون لهذا الإعلان أثره المعنوى فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأوسط . أفتجيب الوزارة الدولة الحليفة إلى مطلبها وتعلن مصر الحرب على ألمانيا ؟ قال بعض الوزراء : ومالنا نراهن على الجواد الخاسر ونربط مصيرنا بعجلة الإمبراطورية المنهزمة . وقال غيرهم : إن الحرب سجال . وإنجلترا تخسر المواقع كلها ، وتكسب المعركة الأخيرة . ذلك تاريخها . ومن الخير أن نعود الشعب المصرى على المغامرة . وقال أولو الحكمة : وفيم العجلة وميادين الحرب بعيدة عنا كل البعد ؛ إننا نجيب إنجلترا إلى كل ما تطلبه بحكم المعاهدة . وهى تشكرنا على ذلك بلسان ممثلها ، ولا نحسبها تبالغ فى الإلحاح علينا بإعلان الحرب ما قمنا بمعاونتها ، وما كانت بيننا وبين ميادين القتال ألوف الأميال . فالخير فى أن نكسب الوقت ما بقيت إيطاليا على الحياد ، وما بقينا بذلك من الحرب بمنجاة . وكسب هذا الرأى أغلبية مجلس الوزراء ، ولم تبالغ إنجلترا فى الإلحاح على مصر أن تعلن الحرب مكتفية بوعد من رئيس الوزارة أن يكون هذا الإعلان محل تقدير الوزارة ونظرها إذا دخلت إيطاليا الحرب أو أصبحت مصر على مقربة من ميادينها .

وشجع الوزارة المصرية على هذا الموقف وعلى التمسك به ما كانت تذيعه محطات الإذاعة

الألمانية من أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص ، ولا تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة فى حدود المعاهدة عملا عدائياً ، لأن مصر لا تملك أن تمتنع عن تقديمه وجنود إنجلترا منتشرة فى بلادها .

وسرت العدوى من الوزارة إلى الشعب . ورأى كثيرون فى انتصارات الألمان المتصلة ما بعث إلى نفوسهم اليقين بأن إنجلترا منهزمة لا محالة ، وبأن من العبث التعلق بأذيالها ، بل من العبث مناصرتها قولا أو عملا . وانتشرت هذه الأفكار من الأندية إلى الجماهير ، وانتقلت من حيز التفكير إلى حيز العقيدة . وزاد هذه العقيدة تأصلا شعور الناس بقيام الأحكام العرفية ، وبالرقابة على الصحف ، برغم خفة هذه الرقابة وبقاء هذه الأحكام فى أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب اقتضاء لا مفر من النزول على حكمه .

وازدادت هذه العقيدة ثباتاً فى النفوس ، حين انتقلت الحرب من بلجيكا وهولندا والدانمرك إلى فرنسا . فقد بدأت حصون الشمال الفرنسى تسقط فى أيدى الألمان حصناً بعد حصن ، وبدأت جيوش الألمان تطارد الجيوش الفرنسية فلا يثبت أمامها جيش ولا تقف فى طريقها مقاومة ، وأصبح هؤلاء الألمان فى الأراضى الفرنسية وكأنهم الجراد المنتشر أو الطير الأبابيل ، وكأن نيرانهم منبعثة من أفواه الجحيم لا من أفواه المدافع ، وكأنهم البلاء منصباً من السماء ، ومتفجراً من الأرض ، ومثيراً طباق الجو كله . والبرقيات تصل إلى مصر بهذه الانتصارات الألمانية ، مصورة تصويراً لا يدع موضعاً للشبهة فى أن فرنسا موشكة أن تنهار ، وأن غزاتها موشكون أن يضعوا أيديهم على كل أخضر ويابس فيها .

والجيوش البريطانية المقاتلة فى فرنسا لم تكن أحسن من الجيوش الفرنسية حظاً ، بل كانت تنهزم هى كذلك ويصيبها من البلاء ما يصيب أبناء هذا الوطن التعس المنكود الحظ ، بعد أن خاض غمار الحرب وأبناؤه أشد ما يكونون فى الحرب زهداً ، وعن الذهاب إلى جبهاتها تثاقلا . أفقدر لفرنسا أن يصيبها بعد سبعين سنة ما أصابها فى حرب السبعين ؟ وإذا انهزمت فرنسا فهل تستطيع إنجلترا أن تقف وحدها تقاوم هذا الغول الألمانى الذى يحطم بمصفحاته ومدرعاته كل ما أمامه ! ؟

انقضت ثمانية أشهر مذ بدأت الحرب فى بولونيا إلى أن تراجع الجيش الفرنسى وحلفاؤه البريطانيون فى شمال فرنسا . وفى هذه الأثناء كان الشعور فى مصر يزداد إعجاباً بالألمان ، وبتفوقهم المنقطع النظير ، ويزداد تبعاً لذلك إعراضاً عن إنجلترا يأساً من فوزها . وكانت وزارة على ماهر (باشا) تبدى من الحرص على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها ما يجنبها

لوم إنجلترا ، ويتحدث أعضاؤها مع ذلك حديث الواثق من انتصار الألمان السريع الساحق .

وكانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصرى (باشا) رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى . وعزيز (باشا) رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ، ولم يخف فى يوم من الأيام إعجابه بألمانيا . أما وموجة الإعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع فى مصر ، وعزيز (باشا) هو رئيس أركان الحرب للجيش المصرى ، والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا ، والإنجليز الرسميون وغير الرسميين فى مصر يشعرون فى أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم فى ميادين القتال ، ويرون بأعينهم هذا الذى يقع فى مصر ويسمعون أن عبد الرحمن عزام (بك) وزير الشئون الاجتماعية ، وصالح حرب (باشا) وزير الحربية يتحدثان فى كل مجلس عن انتصارات الألمان وهزائم الإنجليز ، فلا عجب أن تمتلئ نفوس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة ، والمشيرين عليه من الإنجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على هذه الوزارة التى رفضت مجاراتهم فى إعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض ، وأن يروا فيما تقدمه من المعونة لإنجلترا فى حدود المعاهدة نوعاً من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعضعت الهزيمة نفسه فلم يعد قادراً على كبح غضبه أو إخفاء حفيظته .

كنت أفكر تلك الأيام فيما اقترحه علىّ الأستاذ محمد نجيب من تأليف شركة مصرية للأنباء تتلقى الأنباء وتنقلها بطريق اللاسلكى . واقتضى التفكير فى هذا الموضوع أن أتصل بإدارة محطة الإذاعة اللاسلكية المصرية وإدارة شركة ماركونى . وكان الرايت أونوارابل سسل كامبل هو مدير ماركونى . وبينى وبين الرجل علاقة ترجع إلى زمن أقربه صيف سنة ١٩٢٩ . حين كان محمد محمود (باشا) بلندن يتحدث مع وزارة الخارجية البريطانية لعقد معاهدة بين مصر وإنجلترا . لهذا قابلته ، وتحدثت إليه فيما إذا كانت « ماركونى » على استعداد للتعاون معنا فى إنشاء المحطة والأجهزة اللازمة لشركة الأنباء . وإذ كان كامبل معنيًّا بعلاقة مصر وإنجلترا ، فقد كان طبيعياً أن نتحدث فى موقف وزارة على (باشا) ماهر من الحرب وموقف إنجلترا منها . وكان كامبل صريحاً فى حديثه أن الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه . وقد أثار حديثه فى نفسى الكلمة العربية القديمة عن الإحسان : « إن الناس لا يسألون كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » ؛ وعلى هذا كانت الحالة النفسية ، القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل .

وكان السفير البريطانى ، سير مايلز لامبسون ، من أشد البريطانيين تأثراً بهذه الحال النفسية . وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ، ما يخالج نفسه من هذا الشعور ؛ كما أنه لم يكن يقف فى حديثه عن موقف مصر من إنجلترا عند الوزارة ، بل كان يتخطى الوزارة إلى العرش وصاحبه ، ويذكر ان فاروقا ألمانى الهوى ، يسر لانتصار النازية ولهزائم إنجلترا . وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها . لكننى كنت أعلم أن الملك فاروقا كان مستريحاً لعدم إعلان مصر الحرب ، وأنه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا .

كان حديث الحرب ، وما تنقله الأنباء عن ميادينها ، مما يتناقله الناس من جميع الطبقات فى مصر ويعلقون عليه . لكن ذلك لم يمنع الحياة العادية من أن تجرى مجراها . فلم تكن الوزارة تطبق الأحكام العرفية تطبيقاً قاسياً ، بل كانت تقف بها فى حدود ضرورات الحرب . لهذا كان البرلمان يتناقش فى الشئون التشريعية العادية ، وكانت الأسئلة والاستجوابات فيه تتعرض لما يحدث من مختلف التصرفات فى العواصم والأقاليم ، وكان ما يخص الحرب من نشاط أعضاء البرلمان محدوداً فى نطاق ضيق ، وكانت الحكومة تسعى جهدها لكسب معارضيها كيما يتعاونوا معها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . من ذلك أنها ألفت لجنة لدرس مشروع استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان ، ولم تكن وزارة الوفد قد أتمت الاتفاق فى شأنه مع الشركة البريطانية التى يمثلها الكولونيل حراى ، فاختارت من المعارضين أعضاء فى هذه اللجنة كنت من بينهم . صحيح أن هذه اللجنة لم تنته فى الموضوع إلى قرار بسبب تطور الحرب تطوراً سريعاً ، لكن تأليفها يشهد بأن الوزارة كانت تبذل غاية جهدها لتكسب ود المعارضة ما استطاعت . ولم يشترك الوفديون بطبيعة الحال فى هذه اللجنة . كما أنهم لم يشتركوا فيما خلا لجنة الأحكام العرفية التى تألفت فى مجلسى البرلمان ، لأن الوفديين جروا فى سياستهم على عدم التعاون مع غيرهم من الأحزاب فى أية مسألة من خصائص السلطة التنفيذية .

وفى شهر مايو من سنة ١٩٤٠ احتل الألمان النرويج بعد أن كان البريطانيون يحاولون صدهم عنها أو سبقهم إليها . وشعر الساسة الإنجليز وأعضاء مجلس العموم أن وزارة نيفل تشمبرلين غير قادرة على أن تنهض وحدها بعبء الحرب ، فاتجه تفكيرهم إلى تأليف وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين . وقبل العمال أن يحملوا المسئولية فى ذلك الظرف العصيب إذا تولى ونستون تشرشل رياسة الوزارة . وتألفت الوزارة القومية الإنجليزية ، واشترك فيها نيفل تشمبرلين وزيراً ، وبدأ تشرشل سياسة جديدة أساسها المقاومة إلى النهاية .

لم يكن تأليف الوزارة البريطانية الجديدة ليغير مجرى الحوادث بين عشية وضحاها ، بل استمر إله الحرب يسير فى صفوف القوات الألمانية حين تدفقها مندفعة من شمال فرنسا إلى باريس . واضطرت الحكومة الفرنسية أمام هذا السيل الجارف العرم أن تنقل مقرها من العاصمة إلى بوردو ، وأن تعلن باريس مدينة مفتوحة ، ثم اضطرت وزارة دلاديه إلى الاستقالة ، ثم لجأت فرنسا إلى بطلها الشيخ المارشال پيتان ، بطل فردان فى الحرب العالمية الأولى .

ورأى السنيور موسوليني ، عاهل إيطاليا وحليف ألمانيا ، أن الفرصة سانحة لدخول إيطاليا الحرب . لقد بقيت بلاده قرابة العام تفيد من نغمة الحياد اقتصادياً وتجارياً فوائد جمة . وها هى ذى فرنسا الآن توشك أن تنهار . وإذا انهارت فرنسا واستولى الألمان عليها لم يبق لإنجلترا مفر من التسليم ، وإن قاومت بعد ذلك ما قاومت . لهذا انتهزت إيطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح . ولم تكن فرنسا بحاجة إلى أن تعلم أن إيطاليا دخلت الحرب لتطلب إنهاء القتال . فقد تولى المارشال بيتان السلطة وهو عالم أن قوات فرنسا لم تبق لها بالمقاومة طاقة . لهذا بعث إلى الألمان ، واتفق معهم على شروط للهدنة منها أن يحتلوا شمال فرنسا المتاخم لبلجيكا إلى جنوب باريس ، وأن يحتلوا الشرق المتاخم لألمانيا إلى البحر المتوسط ، وأن يذروا ما وراء ذلك للفرنسيين . وأقامت حكومة المارشال بيتان فى فيشي وسميت باسم حكومة فيشي .

أدى دخول إيطاليا الحرب ، فى العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ، إلى تطور جوهرى فى موقف مصر وإنجلترا . فإيطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة . وقد تولى الجنرال جرانسيانى قيادة القوات الإيطالية فى ليبيا ، ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميادين لقتال إنجلترا فيها . فما عسى يكون موقف الحكومة المصرية ؟ ! لقد أعلنت إيطاليا بلسان موسوليني أنها مضطرة لدخول الأراضي المصرية لإخراج الإنجليز منها ، وأنها برغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدى عليه أو تمسه . أفيكفى هذا الإعلان ، الذى نشرته محطات الإذاعة فى أرجاء العالم جميعاً ، لتظل الحكومة المصرية فى موقفها من محور ألمانيا — إيطاليا ؟ لقد كان مفهوماً أن تظل مصر دولة غير محاربة حين كان القتال فى ميادين أوربا لا يتعداها . أما اليوم وسيصبح القتال فى أرض مصر ، وقد يمتد إلى مدنها وأريافها ، فماذا عساها تصنع ؟ وأى موقف تراها تقف ؟ !

أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها إذا اعتدى عليها ،

وأدلى أمام البرلمان بتصريح صريح فى هذا المعنى . على أن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة إلى نوايا الحكومة المصرية بعد الذى رأته منها قبل أن تنتقل الحرب إلى جوارها . أتراها تكتفى بهذا التصريح من رئيس الوزارة المصرية لتنتظر حتى ترى ما يكون ؟ أم أنها بلغ من عدم ثقتها بعلى (باشا) ماهر ووزارته مبلغاً لا تطيق معه الصبر عليه وعليها ؟ . . .

لم تكن إنجلترا وحدها هى التى تحركت مخاوفها لإعلان إيطاليا الحرب وتأهبها لغزو مصر . فقد فكر المصريون فى الأمر طويلا واختلفوا فيه رأياً . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، رئيس الهيئة السعدية المشتركة مع على (باشا) ماهر فى الحكم وشقيق على (باشا) ماهر ، أول من أدلى برأيه صراحة فى الأمر ، ونادى بأن مصر لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور : (ألمانيا وإيطاليا) ، وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة وكل عدة . وكان يؤيد رأيه هذا بأن سكوت مصر عن إعلان الحرب إقرار منها بأن إنجلترا تحميها ، وأن إنجلترا هى المسئولة عن استقلالها . وهذا موقف لا يجوز أن ترضاه أمة تحترم نفسها وتقدر كرامتها وتعتز اعتزازاً حقيقياً باستقلالها . ثم إنه كان يرى أن اشتراك مصر فى الحرب يجعل لها الحق ، إذا انتهت الحرب بانتصار الحلفاء ، فى أن تظفر بجلاء القوات البريطانية على أراضيها بعد أن تكون هى التى دافعت عن استقلالها وعن سلامة هذه الأراضى . فإذا دارت الدائرة على إنجلترا وعلى مصر معها ، وقدر أن تنتصر ألمانيا وإيطاليا ، فلن يغنى عن مصر أن أعلنت الدولتان المنتصرتان أنهما تحترمان استقلالها . فأطماع موسولينى فى استعادة الإمبراطورية الرومانية معروفة . وقد كانت مصر قبل الفتح الإسلامى رومانية ، وموسولينى يريدها أن تكون مستعمرة إيطالية .

على أن هذا الرأى الذى نادى به الدكتور ماهر (باشا) لم يكن له فى الرأى العام المصرى صدى . فلم يكن أحد يتوقع انتصار إنجلترا بعد أن انهارت فرنسا ووقف الإنجليز وحدهم فى ميدان القتال يقول لهم تشرشل : لا أملك لكم إلا الدم والعرق والدموع ، وأنا مع هذا كفيل لكم بالنصر النهائى حتى لو أننا اضطررنا للجلاء عن إنجلترا إلى كندا .

وإذا حدثت المعجزة وانتصرت إنجلترا فلن تسلم بالانسحاب من مصر بعد أن بذلت عشرات الوعود بالجلاء ولم تصدق فى وعد منها . وإذا صح أن دخل الألمان والإيطاليون مصر فلن يكون المصريون أسوأ حالا منهم مع إنجلترا فإعلانهم الحرب على ألمانيا وإيطاليا ، ومغامرتهم لذلك بالمقامرة على جواد تدل كل الظروف على أنه الخاسر ، لن يكون من نتائجه إلا أن تدمر [illegible] منشآت الرى على النيل ، وقد تدمر خزان أسوان نفسه ، وعند

ذلك تبقّى مصر عشرات السنين تحاول إصلاح ما أفسدت الحرب من مرافقها من غير أن تفيد شيئاً . فخير لها أن تجرى على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وأن تبقّى دولة غير محاربة ، وأن تنتظر ما تسفر عنه الحرب من نتائج لترتب موقفها من بعد على هدى هذه النتائج .

كان محمد محمود (باشا) مريضاً فى هذه الأثناء ، اشتدت به العلة فلزم فراشه . وقد كانت سياسته ، حين كان رئيساً للوزارة ، متفقة مع اتجاه الدكتور أحمد ماهر من حيث إعلان الحرب . على أنه لم ير فى هذا الموقف أن يقول شيئاً ما دام لا يستطيع أن يفعل شيئاً أو أن يضطلع بتبعة ، وإن ظل برغم مرضه يتتبع الأنباء ويرقب تطور الموقف . وكان يقابل بعض أعضاء الحزب ويستمع لهم من غير أن يبدى رأياً صريحاً يطالعهم به .

وكنت فى ذلك الحين من أقل هؤلاء الرجال تحدثاً إليه فى شئون السياسة وتطوراتها . لأننى كنت أقدر أنه ، وهو فى علته ، محتاج أشد الحاجة إلى ألا يناقشه أحد ، أو يثير أعصابه أحد . فكنت كلما ذهبت إليه اقتصرت على الاستفسار عن صحته ، فإذا تكلم فى السياسة لم أزد على الاستماع ولم أبد رأياً.ومما كان يحملنى على ذلك أن الموقف لم يكن يتحكم فيه الرأى ، بل كانت تتحكم فيه الأحوال المتغيرة بتغير مجرى الحرب . فلم تكن القوات الإيطالية قد اقتربت بعد من الحدود المصرية . وقد أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف الدفاع عن نفسها إذا مست القوات الإيطالية سلامة أراضيها . لذا كنت أوثر الانتظار أرقب ما تتطور إليه الحوادث ، وبخاصة لأننى لم أكن وزيراً أحمل تبعة ما ، ولأننى ناديت أول ما نشبت الحرب بأن تتألف كتلة من الدول غير المحاربة تعمل على إنقاذ العالم من هول الكارثة النازلة ، فلم يسمع لى أحد فى مصر ولا فى خارج مصر . وكيف يسمع الناس كلاماً حين يدوى المدفع وتئز الطائرة ، وتمخر البوارج الحربية البحار ؟ لهذا لم أكن أفاتح محمد (باشا) الحديث إلا بالقدر الذى تقتضيه المجاملة حين عيادة المريض .

وإننا لكذلك إذ علمنا أن الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتها فى مصر إلى الملك فاروق تبليغاً بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وأنها فى ريب من نواياها . ورأى الملك حين رفع إليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى فى البلاد ، فوجهت إلى الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبين عنها إلى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور فى الموقف. واختار محمد محمود (باشا) مصطفى عبد الرازق (باشا) لينوب عن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا الاجتماع ؛

وهناك عرض على ماهر (باشا) على المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة إنجلترا فى حدود المعاهدة ، وما تلقته من خطابات الشكر على هذه المعاونة . لكن الحاضرين ، وفى مقدمتهم أحمد ماهر (باشا) رأوا الخير فى أن تستقيل وزارة على ماهر (باشا) بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن . وعلى أثر هذا القرار ألقى على ماهر (باشا) فى البرلمان تصريحاً طعن فيه طعناً جارحاً على موقف إنجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادى مع وزارة مصر ، مما جعل عودته إلى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن ، وجعل منه خصما صريحاً لممثل إنجلترا فى مصر ، وخصما صريحاً لإنجلترا نتيجة لذلك .

ورفع على (باشا) ماهر استقالة وزارته إلى الملك فقبلها ، وأخذ يتبين من عسى يكون الرجل الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ليتلافى الموقف الذى أدى إلى استقالة الوزارة الماهرية . وكان طبيعياً أن يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الأحداث الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول إيطاليا الحرب . واستقر الرأى على أن يعهد لحسن (باشا) صبرى بتأليف هذه الوزارة الجديدة .

* * *

لم أشر فى هذا الفصل إلى أى نشاط سياسى قمت أنا به منذ أعلنت الحرب . والواقع أننى لم أقم فى هذه الشهور بنشاط سياسى يذكر . فمنذ تألفت وزارة على ماهر (باشا) ولم يشترك الأحرار الدستوريون فيها ، فكرت فى العود إلى الصحافة وإلى التأليف ، وشغلت بالتمهيد لإنشاء شركة الأنباء التى أشرت إليها منذ قليل . لهذا عدت إلى السياسة الأسبوعية أكتب مقالاتها الافتتاحية ، وفكرت فى أن أتابع سلسلة الدراسات الإسلامية التى بدأتها بالكتابين : « حياة محمد » و « فى منزل الوحى » . فجمعت المصادر العربية والأجنبية لحياة الخليفة الإسلامى الأول « أبى بكر الصديق » . وبدأت بقراءة ما كتبه ابن جرير الطبرى عن هذا الخليفة العظيم برغم قصر عهده . وأشهد لقد شعرت أثناء هذه القراءة بلذة بل بنشوة ملكت على كل مشاعرى ، وسمت بى إلى حيث استطعت أن أعيش فى جو ذلك العهد الجليل العظيم وفى صحبة رجاله ، وأن أسير مع خالد بن الوليد فى غزواته لقتال المرتدين ثم لفتح العراق وفتح الشام ، وكأننى مع هذه الجيوش المظفرة أرى بعينى قتالها المجيد ، وأدون من هذه الفعال ما يسترعى نظرى ويطرب له فؤادى . فلما انتقلت من ابن جرير إلى غيره من المراجع ازددت

اندماجاً فى البيئة والجماعة التى كنت أقرأ أنباءها تمهيداً لتدوين تاريخها . ولعل جو الحرب العالمية الذى أحاط بى فى أثناء هذه القراءة كان له أثره فى معاونتى على هذا الاندماج ، حتى لقد شعرت بأننى أعيش فى ذلك الصدر الأول للإسلام ، أجاهد مع المجاهدين وأغزو مع الغزاة الفاتحين .

شغلت بهذه القراءة ، وبتدوين ما ثبت عندى من تاريخ الخليفة الأول وعهده ، عن القيام بنشاط سياسى فى تلك الفترة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم ، فلم أكن أنتزع نفسى من جو ذلك العصر الإسلامى الأول إلا حين أضطر لذلك اضطراراً . وما كانت كتابة المقال الافتتاحى للسياسة الأسبوعية لتشغلنى عما أنا فيه . وإنما أذكر موقفاً لم أجد بداً من أن أخرج فيه من عزلة المؤلف لأدافع عن عمل بدأته وأنا وزير للمعارف حين شعرت بأن ثمة محاولات لهدمه . ذلك العمل الذى كنت أعتز به هو إنشاء جامعة فاروق بالإسكندرية . لقد أنشأت فيها كليتى الآداب والحقوق ، وكنت أريد أن أتم كلياتها السبع لولا أن استقالت الوزارة . وكنت عظيم الرجاء أن يتابع خلفى ما بدأت . لكننى قرأت فى الصحف حملات ترمى إلى إلغاء الكليتين اللتين تم إنشاؤهما ، وإلى القضاء على المشروع كله . عند ذلك انبريت للدفاع عن قيام هذه الجامعة فنشرت فى جريدة الأهرام مقالا كان له أثره من بعد ، فبقيت الكليتان ، ثم أنشئت الكليات الأخرى من بعد ، وقامت جامعة الإسكندرية لتبقى على الأجيال والقرون .

ومنعنى مرض محمد محمود (باشا) كما منعنى التأليف عن المشاركة فى النشاط السياسى مشاركة جدية . ذلك أننى كنت دائم الاتصال به أول ما تألفت وزارة على ماهر (باشا) وتولى محمد (باشا) زعامة المعارضة فى مجلس النواب . وكنا نتبادل الرأى فى الموقف الذى يجب أن يقفه الأحرار الدستوريون من الوزارة كلما جد جديد أو عرض على البرلمان أمر يختلف الرأى فيه . فلما لزم داره قبل أن يلزم فراشه كنت أتردد عليه ، فلم يكن يدور حديثنا حول ما يتخذه الأحرار الدستوريون من موقف ، بقدر ما كان يدور على التعليق على الأنباء اليومية . ومذ لزم فراشه حرصت ما استطعت على أن أقل من الكلام فى شئون السياسة حتى لا أشق عليه . فلما كان الموقف الأخير واختار مصطفى عبد الرازق (باشا) ليحضر اجتماع القصر باسم الحزب اكتفيت بسماع الأنباء من مصطفى (باشا) ، ثم كنا نجتمع فى نادى الحزب نحن القدامى من رجاله ، نتناول بالحديث ماتم وما يوشك أن يتم فى أمر الوزارة .

وكنت قد فرغت فى الأشهر العشرة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم من

كتابة تاريخ أبى بكر الصديق وعهده ، وكنت قد شعرت وأنا أكتب هذه الترجمة بمتاع أعاد إلى ذاكرتى ما شعرت به حين كنت أكتب « حياة محمد » . وزاد فى متاعى هذا متاع بالحرية المطلقة من كل قيد . لهذا رأيت فيما بينى وبين نفسى أن أقف نشاطى على التأليف ، وأن أضع سلسلة مؤلفات عن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان ، وعما حدث بعد وفاته من ثورة وحرب أهلية بين على ومعاوية أدت إلى قيام الدولة الأموية ، وإلى أن ينتقل نظام الحكم فى الإسلام من الخلافة إلى الملك .

فلما عهد الملك إلى حسن (باشا) صبرى بتأليف الوزارة التى تخلف وزارة على ماهر (باشا) كثرت اجتماعاتنا فى نادى الحزب ، وكثر الذين يحضرون هذه الاجتماعات . وتبادلنا الرأى : أنشترك فى الوزارة الجديدة إذا عرض علينا الاشتراك فيها ، أم نبقى فى المعارضة كما كنا فى عهد الوزارة المستقيلة ؟ وأراد غير واحد منا أن يعرف رأى محمد محمود (باشا) فى الأمر ، وطلبنا إلى أحمد محمد خشبة (باشا) أن يتعرف هذا الرأى بحكم ما بينه وبين محمد (باشا) من قرابة ، فكان من رأى خشبة (باشا) أنا يجب ألا نثقل على محمد (باشا) وهو فى مرضه ، ويجب أن نحمل نحن التبعة .

واستقر رأينا على أن نقبل ما عرضه حسن (باشا) صبرى من معاونته والاشتراك فى الوزارة معه . ورأى خشبة (باشا) أن يعرض عليه أسماء جماعة من رجال الحزب يختار من بينهم من يعاونه . ورجوت ألا يذكر اسمى بين هؤلاء المرشحين ، لأننى كنت قد اخترت مصيفاً برأس البر وحددت موعد سفرى له ، وكنت معتزماً أن أتابع هناك دراساتى فى التاريخ الإسلامى ، ولأننى رغبت عن الوزارة بعد استقالة محمد (باشا) محمود وتأليف وزارة على ماهر (باشا) لما رأيته حين كنت وزيراً للمعارف من مناورات لا تلائم طبعى ، ولا تتفق مع الحياة الحرة التى عشتها طول عمرى . فأنا لا أطيق بطبيعة مولدى وتكوينى إلا الطريق المستقيم . على ذلك نشأت منذ طفولتى وصباى ، ثم كانت حياتى العملية حياة استقلالية بكل معنى الكلمة . هذا إلى ما وجهتنى إليه دراساتى العليا وقراءاتى فى الفلسفة والأدب والقانون ، وإيمانى بحياة الكاتب المجيد وأنها خير حياة وأكفلها ببقاء ذكر صاحبها ، لأن الكاتب المجيد فلذة من ضمير الإنسانية ، وضمير الإنسانية باق على الدهر بقاء الدهر .

وسرنى أن كان أهلى من رأيى فى الاعتذار وعدم الاشتراك فى الوزارة . وإننى لأعد معهم عدتنا للسفر إلى رأس البر إذ دق التليفون ، وإذا المتكلم حسن (باشا) صبرى ، وإذا هو يدعونى أن أكون وزيراً للمعارف فى وزارته . واعتذرت ورجوته أن يعفينى من هذا

التكليف ، فألح وألح قائلا : إنه يعتبرنى أخاه الأصغر ، لأن معرفتنا ترجع إلى أيام كنت طالباً بالحقوق ، وأنه مصر كل الإصرار على اشتراكى فى الوزارة معه .

وكان الرجل رقيقاً كل الرقة فى إلحاحه فلم أستطع أن أقاوم رقته وأن أتشبث برفض طلبه . وكانت كبرى أولادى تبلغ من العمر يومئذ عشر سنوات ، وكانت تتعجل سفرنا إلى رأس البر . فلما رأتنى قبلت الوزارة غضبت وقالت :

– أتحرمنا من السفر وتريدنا أن نقضى الصيف بالقاهرة لتكون وزيراً ؟ ! أما كنى أن أخرتنا يومين كاملين فى اجتماعاتك حتى تتألف الوزارة . وقد وعدتنا ألا تكون وزيراً . وها أنت ذا الآن غيرت كلامك وقبلت ؟ . .

ولم تتم الصغيرة كلامها إلى آخره حتى بكت ، فمسحت على كتفها وقبلتها وقلت :

– كلا يا صغيرتى . ستسافرون غداً إلى رأس البر . وسألحق أنا بكم يوم الخميس إن شاء الله .

واطمأنت الصغيرة لما قلت وسافرت مع والدتها وإخوتها وخدمها صبح الغد تصطاف ، وبقيت أنا بالقاهرة وزيراً .